# دواعي ترافع الاحكام عند ابن جني في كتابه الخصائص

د. كاظم ابراهيم عبيس السلطاني
وزارة التربية / مديرية تربية بابل

# Justifications of Judgments Argumentation in Ibn Jini's Book Al-Kasa'is

Dr. Kadhim Ibraheem Ubeis Al-Sultani
Ministry of Education / Babylon Governorate of Education
Kadhim.ibrahim1966@gmail.com

**Abstract**

Arabic is a derivative language in which the word becomes an internal transformation from one language to another, to denote individuals, decency, pluralism, recollection, femininity, descent, etc.

This shift is often based on linguistic judgments, and one rule that has the merit of proving the validity of this transformation may be sufficient. The nature of the transformation sometimes requires that two judgments be fought in the structure of the word so that the argument of one of them is not valid. They are together, and therefore they come together.

The pleading of the sentences in the structure of the word was not arbitrary, but for reasons of necessity, such as punishment between letters and movements and their similar relationship to others.

**Keywords:** plead, punishment, anomalies, reasons, judgment

**الملخص**

تعد اللغة العربية من اللغات الاشتقاقية التي تتحول فيها الالفاظ تحولاً داخلياً من صيغة الى اخرى، للدلالة على الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنسب الى غير ذلك.

ويستند هذا التحول – في الغالب – الى احكام لغوية، وقد يكفي حكم واحد يمتلك صفة الحجة على صحة هذا التحول وتقتضي طبيعة التحول في بعض الاحيان أنْ يتنازع حكمان في بنية الكلمة بحيث لا يصح فرض بقاء حجة احدهما مع فرض بقاء حجة الاخر، ولا يصح العمل بهما معاً ولذلك يترافعان.

وترافع الاحكام في بنية الكلمة لم يكن اعتباطاً وانما لدواعي اقتضته كالمعاقبة بين الحروف والحركات وعلاقة المشابهة الى غير ذلك.

**الكلمات المفتاحية:** ترافع، المعاقبة، الشذوذ، دواعي، حكم

**المقدمة**

إنّ اللغة العربية لغة اشتقاقية تتحول فيها الالفاظ تحولاً داخلياً من صيغة الى اخرى للدلالة على الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والنسب الى غير ذلك.

وهذا التحول يستند – في الأعم الأغلب – إلى أحكام لغوية، وقد يكفي حكم واحد يمتلك صفة الحجة على صحة هذا التحول، إلا أنّه في بعض المواطن تقتضي طبيعة التحول أنْ يتنازع حكمان في بنية الكلمة بحيث لا يصح فرض بقاء حجة أحدهما مع فرض بقاء حجة الاخر، ولا يصح العمل بهما معاً، فيرفع أحدهما حكم الآخر أو يترافعان كلاهما.

وتنبه ابن جني (ت ٣٩٨ هـ) الى ذلك فأفرد بابا في كتابة الخصائص سماه باب (ترافع الأحكام) [١]، ويقصد به (أنّه قد يجتمع في الكلمة أمران، يقضي كل منهما إذا انفرد بحكم في اللغة، تكون عليه الكلمة، فيكون ذلك داعياً الى إلغاء تأثيرهما، فكأنّ هذا رفع حكم هذا، وهذا رفع حكم هذا وأبطله).[٢]

ويقرب من هذا قول الاصوليين بـ (تعارض الدليلين)، ومعنى تعارض الدليلين: (أنّ كلاً منهما – إذا تمت مقومات حجيته – يبطل الآخر ويُكذّبهُ).[٣]

والذي يُسألُ عنه، هل تترافع الأحكام في بنية الكلمة اعتباطا، أو لدواعٍ تقتضيها طبيعة التحول والتغير فيها؟.

أجاب ابن جني عن ذلك في باب (ترافع الأحكام) إذ ضمّنَه ألفاظاً لغوية رأى أنّ فيها ترافعاً للأحكام، وقد أشار إلى دواعي ذلك الترافع حيناً، وترك للقارئ استنباط ذلك حيناً اخرى.

وسنناقش في هذا البحث تلك الدواعي وطبيعتها وغايتها ومن هذه الدواعي:

**اولاً: المعاقبة بين الحركة في عين الكلمة وتاء التأنيث**

إنّ الاصل في تكسَير ما كان من (فَعَل) على (أفْعَال) نحو: عَلَمَ وأعْلام، وقَدَم وأقْدَام، الى غير ذلك [٤]، فإنْ كان على (فَعَلَة) كُسّرَ على (فِعال) نحو: رقَبَة ورِقاب، وهو الاصل فيها [٥]،وقد تُكسَّر على (أفْعُل) نحو: (أكَمَة) وآكُم [٦].

وإذا ما صيغ من وزن (فَعَلَ) أو (فَعِل) المتحرك العين على وزن (فَعَلَة) بالحاق تاء التأنيث فإن عينة تسكن نحو: (مَغَلَ، مَغْلَة)، و(حَقِل، حَقْلة)[٧].

والداعي إلى تسكين عين (مَغْلَة) و(حَقْلَة) – بحسب رأي ابن جني – هو أنّ حركة العين قد عاقبت تاء التأنيث فرفعت التاء حكم الحركة، قال: (والقول فيه عندي أنّ حركة العين قد عاقبت في بعض المواضع تاء التأنيث، وذلك في الادواء ؛ نحو قولهم: رَمِث رَمَثا، وحَبِط حَبَطا، وحَبِج حَبجَا. فإذا ألحقوا التاء أسكنوا العين، فقالوا: حَقِل حقْلَة، ومَغِل مَغْلة. فقد ترى الى معاقبة حركة العين تاء التأنيث).[٨]

وإذا ما اجتمعت حركة العين وتاء التأنيث في صيغة واحدة كصيغة (فَعَلَة) نحو: (أكَمَة) ثم كسِّرتْ فإنّ حركة العين (الفتحة) تترافع وتاء التأنيث فيرفع كلُ منهما حكم الآخر فيؤول الأمر إلى (آكُمْ) على وزن (أفْعُل).

والذي حصل أنّ ترافع حكم الحركة (الفتحة) وتاء التأنيث في (أكَمَة) آل بالأمر إلى أنْ صار كأنّه (فَعْل): (أكْم)، وبَابُ تكسير (فَعْل) على (أفْعُل) ولذلك قيل (آكُمْ).

وإلى هذا ذهب ابن جني بقوله: (فلمّا تعاقبت التاءُ وحركة العين جريا لذلك مَجْرى الِضدّين المتعاقبين. فلما اجتمعا في (فَعَلة) ترافعا أحكامها، فأسقطتْ التاء حكم الحركة، وأسقطتْ الحركة حكم التاء. فآل الامر بالمثال إلى أنْ صار كأنّه (فَعْل)، فَعْل باب تكسيرة (أفْعُل)).[٩]

وبَيَنُ أنّ الداعي الى تكسير (أكَمَة) على (آكُمْ) على غير القياس هو المعاقبة بين تاء التأنيث وحركة العين وترافعهما، وأودُ التنبيه إلى أنّ (أكَمَة) تجمع على (آكُمْ) و(أكَمْ) تُجمع على (آكام) وهو جمع الجمع.[١٠]

وَجمعُ (أكَمَة) على (آكُمْ) شاذً[١١]؛ لأنّه خالف بابه وانفرد بحكم[١٢]، والغرض من ذلك الميل إلى التخفيف وهو أحد دواعيه[١٣].

وزيادة على ذلك أنّ الاصلَ في التعاقب هو التحول من الواو الى الياء، وهو تحول لهجي تلجأ اليه بعض القبائل العربية كقبائل الحجاز[١٤]، وقد تحدث المعاقبة لغير علة[١٥]، وإنّما الغرض منها الميل إلى التخفيف لكثرة الاستعمال.

ونظير ذلك (جَفَنَ) و(جَفْنة)، فلما أُلحقتْ تاء التأنيث حُذفَتْ حركة العين، اي: أنّ (تاء) التأنيث عاقبت حركة العين فرفعت حكمها[١٦].

واذا ما جُمِعتْ (جَفْنة) جمع مؤنث سالم قيل: جَفَنات، فَحُذَفتْ تاء التأنيث وبقيت (تاء) الجمع[١٧].

وعندما حذف (تاء) التأنيث عاقبتها الحركة على عين الكلمة، قال ابن جني:(ومن ذلك قولهم: جَفَنَة وجَفَناتْ، وقَصْعَة وقَصَعَاتْ، لما حذفوا التاء حركوا العين)[١٨].

وما يَعضُد رأي ابن جني أنّ (فَعْلَة) اذا كانت اسماً وجُمِعتْ بالألف والتاء، فإن عينها تحرك بالفتحة أبداً فرقاً بين الاسم والصفة[١٩]. وذلك لخفة الاسم وثُقل الصفة[٢٠].

وفضلاً عن ذلك أنّ (جَفْنة) تجمع بإسكان العين (جَفْنات) وعُد ذلك ضرورة [٢١]، واذا كان إسكانُ العين ضرورة، فهذا يعني أنّ الاصلَ ترافعُ حكم الحركة (الفتحة) وتاء التأنيث، فَحُذفتْ التاء.

ونخلص من ذلك إلى أنَّ الداعي الى ترافع حكم الحركة وتاء التأنيث هو التعاقب بينهما في بنية الكلمة، وهو تعاقب لهجى قد لا يستند إلى عله معينه، إنّما يحدث نتيجة للاستعمال الشاذ لبعض الالفاظ طلباً للتخفيف.

**ثانياً: التعاقب بين: (تاء التأنيث وياء المد)**

تُعاقِبُ تاء التأنيث ياء المد في بعض الالفاظ العربية فعند تكسير: (فَرْزان)[٢٢] نقول: (فَرازين)، وبإضافة تاء التأنيث الى المفرد نقول: (فَرزانَة) وتكسيرها: (فَرازِنَة) [٢٣].

فتاء التأنيث في (فَرازِنَة) عاقبت (ياء) المد في (فَرازين) ورفعت حكمها [٢٤]، فَحُذِفْت الياء للتخفيف [٢٥]. ونظير ذلك: زِنديق وزَنادِقة.

ويبانُ هذا التعاقب في النسب إلى: (حَنِيفَة) و(بَجِيلَة) فعند النسب اليهما نقول: (حَنَفِيٌ) و(بَجَلِيٌ) [٢٦].

والقياس في النسب إلى (فَعِيلَة)، أنْ تحذف التاء وتُضاف (ياء) مشدده مكسورٌ ما قبلها [٢٧]، ولكن ما الداعي الى حذف (التاء) و(الياء) في: (حَنَفِيٌ) و(بَجَلِيٌ)؟.

الداعي إلى ذلك – بحسب ابن جني – هو ترافع حكم (التاء) و(الياء) المشددة المضافة عند النسب، فحذفتا، فصار الامر كأنه: (حَنِف) و(بَجِلَ)، فجرى كلٌ منهما في النسب مجرى: (شَقِرَ) و(نَمِرَ) والنسب اليهما: (شَقَرِيٌ) و(نَمِرَيٌ)، قال: (ومِن ذلك أنا قد رأينا تاء التأنيث تُعاقِبُ ياء المد، وذلك نحو: فَرازين وفَرازنة، وجحاجِيح وجحاجحة، وزناديق وزنادقة. فلما نسبوا إلى نحو: حَنِيفَة، وبجِيلة، تصوروا ذلك الحديث أيضا، فترافعت التاء والياء أحكامها، فصارت حَنيفة وبَجِيلَة، إلى أنّهما كأنّهما حَنِفَ وبَجِلَ،فجريا لذلك مجرى شَقِرَ ونَمِرَ، فكما تقول فيهما: شَقَرِيٌ ونَمَرِيٌ، كذلك قلت أيضا في حَنِيفة: حَنَفِيٌ، وفي بَجِيلَة: بَجلِيٌ).[٢٨]

وما يَعضِدُ رأي ابن جني في ترافع حكم (تاء) التأنيث و(ياء) المد أمران:

الاول: أنَّ (ياء) النسب إذا أُلحقتْ بـ (فَعِيلَة) حُذفت لها (تاء) التأنيث، فيصيب الكلمة ضربٌ من الضعف، وإذا ضعفت الكلمة عند حذف (تاء) التأنيث، أسرع اليها ضعف آخر فحُذفتْ له الياء [٢٩]، وهذا ما حصل عند النسب الى (حَنِيفة) و(بَجِيلة).

الثاني: أنّ القياس في النسب إى (حَنيف: حَنِفِيٌ). وإلى: (سَعيد: سَعيدِيٌ)، فلما أُضيفت (ياء) النسب لم تحذف الياء، والعلة في ذلك أنّ الكلمة لم يصبها الضعف، فلم تكن هناك (تاء) تأنيث تُحذف لتحذف لها (الياء)، ولذلك صُحت (الياء) فجيء بها على الاصل.[٣٠]

وملاك القول: إنَّ الداعي الى ترافع حكم تاء التأنيث وياء النسب في (حَنَفِيٌ) و(بَجَلِيٌ) مرده إلى التعاقب بين تاء التأنيث وياء المد، فلما حَذفتُ التاء أصاب الكلمة ضَعفٌ، فلما ضعفت دَبَّ لها ضَعف اخر حذفت له الياء، لذلك رفع كل منهما حكم الاخر وأبطله.

**ثالثاً: المشابهة بين حرف المد قبل الطرف وتاء التأنيث**

يَرِدُ في كلام العرب (رَجلٌ صَنعَ اليد) و(إمرأةٌ صَنَاعَ اليد)[٣١].

والقياس في تأنيث (صَنَعَ): (صَنعَة)، فَلِمَ عُدِلَ في تأنيثها من (صَنْعَة) الى (صَنَاع)؟

إنَّ الداعي الى هذا العدول عند ابن جني هو أنّ الالف قبل الطرف في (صَنَاع) قد شابهت تاء التأنيث وأغنت عنها، فرفعت الالف حكم التاء، قال: (وممّا يدلّك على مشابهة حرف المدّ قبل الطرف لتاء التأنيث قولهم: رَجلٌ صَنَعَ، وامرأة صَنَاع اليد ؛ فأغنت الالف قبل الطرف مغنى التاء التي كانت تجب في صَنْعَة، لو جاءت على حكم نظيرها ؛ نحو حَسَن وحَسَنة، وبَطَلَ وبَطَلَة.)[٣٢].

وأحسب أنَّ مشابهة الف المد لتاء التأنيث وترافعهما آتٍ مما يأتي:

اولاً: إنَّ (صَنَاع) على وزن (فَعَال) وهي بمنزلة (فَعُول)، والهاء لا تدخل على مؤنثة كما لا تدخل على مؤنث فَعُول[٣٣].

ثانياً: إن الصفات المختصة بالإناث إن لم يُقصْد بها معنى الفعل، لا تلحقها تاء التأنيث.[٣٤]

ثالثاً: إن (صَنَعَ) تفرد في المرأة فيقال: إمرأة (صَنَاع)، وتجمع مع النسوة فيقال: (نسوة صُنع الايدي)[٣٥].

ويتضح بعد كلّ ما ذكر أنّ ألف المد رَفعتْ حكم تاء التأنيث لعلاقة المشابهة بينهما، فلما لم يَصُح دخول (تاء) التأنيث على (صَنَاع) حلّت الف المد محلها وأغنت عنها.

**رابعاً: التعويض بحرفٍ عن حرف آخر.**

إنّ القياس في الاضافة – النسب – إلى (اليَمن)، و(الشَأم)، و(تَهامة): (يَمَنِيّ) و(شامِيّ)، و(تَهامِيّ)[٣٦].

وقد وَرَدَ عن العرب قولهم في النسب إليهما: (يَمانٍ)، و(شَآمٍ) و(تَهامٍ)[٣٧]. فجعلوا الالف قبل الطرف عوضاً عن أحدى الياءين اللاحقتين لها، فرفعت الالف حكم الياء، وإلى هذا ذهب ابن جني، قال: (ويزيدُ عندك في وضوح ذلك أنّهم قالوا في الإضافة إلى اليَمن،و الشَأم، وتَهامَة: يَمانٍ،وشَآمٍ، وتَهامٍ، فجعلوا الالف قبل الطرف عوضا من إحدى الياءين اللاحقتين بعدها. وهذا يدلك أنّ الشيئين اذا اكتنفا الشيء من ناحيتيه، تقاربت حالاهما وحالاه بهما).[٣٨]

والذي يُسألُ عنه اذا صح أنّ الالف عوضاً عن الياء في النسب الى (اليمن) و(الشأم)، فكيف يصح ذلك في تَهامة والالف جزء من اصل الكلمة؟

أجاب ابن جني عن ذلك بقوله: (فإنْ قُلتَ: فإنّ في تَهامةِ ألِفاً، فَلِمَ ذهبت إلى أنّ الالف في تَهامٍ عوضا من إحدى الياءين للإضافة؟ قيل: قال الخليل في هذا: إنّهم كأنّهم نسبوه الى فَعْل، أو فَعَل، وكأنّهم فكوا صيغة تهامة فأصاروها الى تَهَم او تَهْم، ثم اضافوا اليه فقالوا: تَهامٍ. وإنما ميل الخليل بين فَعْل وفَعَل، ولم يقطع بأحدهما ؛ لأنّه قد جاء هذا العمل في هذين المثالين جميعاً، وهما الشأم واليمن).[٣٩]

والخليل – رَحِمَهُ الله – وإنْ لم يقطع بأصل تهامة عند النسب اليها أتَهَمٌ هو أم تَهْم؟ إلاّ أنّ ظنَّهُ أيده السماع، قال ابن جني: (أنشدنا ابو عليّ، قال انشدنا احمد بن يحي:

أرّقني الليلة بَرْقُ بالتَهمْ يا لك بَرْقاً مَنْ يَشقه لا يَنمْ

فأنظر الى قوّة تصور الخليل الى أنْ هَجَمَ به الظنّ على اليقين)[٤٠]

ويتضح أنّ الداعي إلى رفع حكم الياء بالألف في النسب: يمانٍ وشآم، أنّ الألفَ عِوضٌ من إحدى الياءين اللاحقتين بهما وأما في النسب: تهام، فمن اراد العوض غَيَّرَ، ففتَحَ التاء وجعل (تَهامة) على وزن (يَمَن)، فتقديره (تَهَمْ) والنسب اليه: تَهامٍ، وفتحة التاء تبين لك أنّ الاسم قد غُيِّر حدهُ؛[٤١] وذلك ليجري النسب اليها مجرى النسب الى (اليَمَن) و(الشأم).

وأود التنبيه الى أنّ النسب الى (اليَمَن) و(الشأم) و(تَهامة) بـ: يَمانٍ، وشَآم، وتَهامٍ، مقتصرُ عليها ؛ إذ لا رابع لها،[٤٢] وهو نسبٌ شاذٌ؛[٤٣] لأنّها انفردت به عمّا عليه بقية بابها.

ولما كان النسب اليها على غير القياس، فأحسب أنّ الداعي الى ترافع حكم الالف والياء مردّهُ – زيادة على ما ذكر–، أنّهم خففوا ياء النسب ثم حُذِفتْ وعوَضَ عنها بألاف لتحقيق التعادل بين أصوات الكلمة الواحدة، وهو احد دواعي الشذوذ.[٤٤]

وقد يكون للشهرة أثرٌ في هذا الترافع، ذلك أنّ الشهرة دفعتهم للتصرف بياء النسب بالحذف والتعويض منها بالألف، فالشامُ بلادُ تشاءَمَ اليها قوم من بني كنعان، واليَمَن بلد معروفة، وتَهامة أرضُ معروفة ولذلك خُصَّتْ بهذا النسب الشاذ لشهرتها على بقاع اخرى، والشهرةُ من دواعي الشذوذ كذلك.[٤٥]

وما يؤكدُ صَحَة ترافع حكم الالف والياء عند ابن جني. أنّ النسب الى رجل اسمه (يَمان): يَمانِيٌ.[٤٦] فَمَنْ شدّد، فالألف زائدة، واصله (يَمنِيٌ) كما زيدت النون في (صَنعانِيٌ)، فتبقى الياء مشددة ومن خفف فالألف عوض من احدى ياءي النسب، فتبقى الياء الاخرى مخففة[٤٧]؛ لأنّه لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

وبَيّن أنّ الألف لما رفعت حكم الياء في النسب الى: يمانٍ وشآمٍ، وحذفت الياء تبعاً لذلك أصاب حروفهما النقص فعوضت الألف ذلك، وحققت التعادل بين حروفهما، ولكي تجري (تَهامة) مجراهما في هذا النسب الشاذ غُيِّرتْ الى تَهْم أو تَهَمَ والنسب اليهما: تَهامٍ.

**خامساً: حمل صيغة (فَعْلة) على صيغة (فَعَل).**

إنّ الأصلَ في تكسير ما جاء على (فَعْلَة) للدلالة على القلة أنهٌ يكسّر على (أَفْعَال) نحو: (رَجْلَة وأَرْجَال)، وعلى (فِعَال) للدلالة على الكثرة نحو: (رَجْلَة ورِجال).(٤٨)

وقد تُكسَّر (فَعْلَة) على غير القياس على (فُعُول) نحو: (بدْرَه، بُدُور) و(مَأنَه ومُئُون).(٤٩)

والداعي الى تكسير (فَعْلَة) على (فُعُول) على غير القياس هو المشابهة بين صيغة (فَعْلَة) وصيغة (فَعَل)،ذلك أنّ (فَعَل) تُكسّر على (أفْعَال) للدلالة على القلة نحو:(جَمَل وأجْمَال) (٥٠)، وعلى (فِعال) و(فُعُول) للدلالة على الكثرة نحو: (طَلَلَ وأَطْلال وطُلُول)، و(أَسَدْ وآساد وأُسُود) إلاّ أنّهم استثقلوا ورود ضمتين في (أُسُود) فحذفوا الواو فقالوا: أُسُدْ ثم أُسْد(٥١).

ولما كانت صيغة (فَعْلَة) قد شابهت صيغة (فَعَل) في التكسير على (أَفْعَال) للدلالة على القلة، لذلك عاقبتها في التكسير على (فُعُول) وحُمِلتْ عليها للدلالة على الكثرة في (بَدْرَة وبُدُور) و(مَأنَة ومُئُون) فرفعتْ صيغة (فَعْل) حكم صيغة (فَعْلَة) وحَلَّت محلها لعلاقة المشابهة بينهما، وإلى هذا ذهب ابن جني.(٥٢)

فالاشتراك اللفظي في التكسير على (أفْعَال) قد أوجد الشبه بينهما، فَحُمِلَ أحدهما على الآخر، فرفعت المشابهة حكم (فَعْلَة) واثبتت حكم (فَعَل).

وما يُثبتُ صحة هذا الترافع عند ابن جني ما يأتي:

أولاً: ذهب سيبويه الى أنّ فَعالاً وفُعُولاً أختان، فأدخلوا (فُعُولا) في (بَدْرَة) و(بُدُور) و(مَأنَة) و(مُئُون). كما أدخلت في باب (فَعَل مع فِعال) وهو قليل.(٥٣)

ثانياً: إنّ العرب يعطون الكلمة حكم كلمة اخرى، وإنْ لم يَكُنْ فيها سبب الحكم للمشابهة بينهما، وقد يُحمل الاصل على الفرع لضربٍ من المشابهة.(٥٤)

ثالثاً: إنّ المشابهة بين صيغة وأخرى لا يُبْطَلُ بأنْ لا تكون الصيغة على وزن من أوزانها، فالمشابهة قد تكون تامة أو في وجه من الاوجه.(٥٥)

نخلص من ذلك إلى أنّ صيغة (فَعْلة) حُملتْ على صيغة (فَعَل) لعلاقة المشابهة بينهما فرفعت (فعَل) حكم (فَعْلة) في (بَدْرَه وبُدُور) و(مأنَة ومُئُون).

**نتائج البحث**

بعد إتمام البحث يمكن لنا أنْ نجملَ أهم النتائج التي توصلنا اليها بما يأتي:

اولاً: تترافع الاحكام في بنية الكلمة نتيجة لاستعمالها على غير القياس، كالشذوذ مثلاً، فيحدث تعاقب بين حروفها وحركاتها، فيرفع احدهما حكم الاخر.

ثانياً: تترافع الاحكام في بنية الكلمة تحاشياً للاصطدام مع القواعد اللغوية، كعدم جواز الجمع بين العوض والمعوض فيرفع العوض حكم المعوض.

ثالثاً: وقد تترافع الاحكام نتيجة لعلاقة المشابهة بين الصيغ في وجه من الاوجه، فتحمل احدى الصيغ على حكم الاخرى فيرفع المحمول عليه حكم المحمول.

رابعاً: تترافع الاحكام في بعض الالفاظ اذا اصابها شيء من التغير بالألحاق وغيره أو اذا اصابها الضعف بحذف احد حروفها.

**هوامش البحث**

١- ١,٨/٢.

٢- الخصائص: ١٠٨/٢ (الهامش).

٣- اصول الفقه، محمد رضا المظفر: ٤٢٢.

٤- ينظر: الخصائص: ١٠٨/٢، وشرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأسترأبادي: ٢٦٥/٢، تكسر (فَعَل) على (أفعال) في القلة، ونادراً ما يقاس على (أفعُل) في القلة نحو: جَمَل وأجمال، زَمَن وأزْمُن، ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٥/٢، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي د. حسين عباس الرفايعة: ١٠٠.

٥- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٢/٢.

٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٩٤/٣، والخصائص: ١٠٨/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٢/٢.

٧- ينظر: الخصائص: ١٠٩/٢، المَغْلَة، وجع يصيب بطن الناقة عند أكلها التراب مع البَقل، والحَقْلة: من أدواء الابل. ينظر لسان العرب مادة (مَغَل) و(حَقَل): ١٦٠/١١، ٦٢٦.

٨- الخصائص: ١٠٩/٢.

٩- المصدر نفسه: ١٠٩/٢.

١٠- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٨٣/٣، وليس في كلام العرب لابن خالويه: ٣٨٥، والتعليقة على كتاب سيبويه لابي علي الفارسي: ٩٤/٤، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: ١٧٢/٢، السماع والقياس: احمد تيمور: ٧٦.

١١- ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: ١٨١٧/٤.

١٢- ينظر: الخصائص: ٩٨/١.

١٣- ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٣٩.

١٤- ينظر: لهجة قبيلة اسد: أ. د. علي ناصر غالب: ١٠٩، واللهجات العربية بحوث ودراسات د. ثروت عبد السميع: ١١٤/١.

١٥- ينظر: اللهجات العربيه بحوث ودراسات: ٢١٣/١.

١٦- ينظر: الخصائص: ١٠٩/٢.

١٧- ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٢/٥، ذكر سيبويه أنّ (جَفْنة) تجمع على (جَفَنات) اذا أُريد ادنى العدد، وتُجمع على (فِعال) (جِفان) اذا جاوزت ادنى العدد، ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧٨/٣.

١٨- الخصائص: ١٠٩/٢.

١٩- ينظر: المقتضب للمبرد: ١٨٨/٢، وعلل النحو لابن الوراق: ٥٢٥/١، ونتائج الفكر في النحو للسهيلي: ١٢٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٥/٢.

٢٠- ينظر: علل النحو: ٥٢٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش: ٢٤٤/٣.

٢١- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢٧٤/٢، الاصل في باب فَعْلَة ان تجمع على فَعَلات بالفتح نحو: تمرة – تَمَرات والاسكان فيها ضرورة. ينظر: المصدر نفسه، والصفحه نفسها.

٢٢- الفِرزان: من لعب الشطرنج، أعجمي مُعرّب وجمعه: فرازين. ينظر: لسان العرب لابن منظور، مادة (فرزن): ٣٢٢/١٣.

٢٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٤٢٢/٣، والاصول في النحو لابن السراج: ٤٠٩/٢، والخصائص: ١٠٩/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ١٨٩/٢.

٢٤- ينظر: الخصائص: ١٠٩/٢.

٢٥- ينظر: لسان العرب مادة (انس): ١٢/٦.

٢٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٩/٣، والمقتضب: ١٣٤/٣.

٢٧- ينظر: علل النحو، ٥٣٠/١، وشرح الكافية الشافية: ١٩٤٤/٤، توضيح المقاصد والمسالك شرح الفية ابن مالك للمرادي: ١٤٥٣/٣.

٢٨- الخصائص: ١٠٩/٢ – ١١٠.

٢٩- ينظر: الخصائص: ٧٧/٢، والطراز في الالغاز السيوطي:٣٩، وتداخل الاصول اللغوية واثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي: ٥٣٩/١.

٣٠- ينظر: الخصائص: ٢١٠/٢ – ٢٢١.

٣١- ينظر: لسان العرب مادة (صَنعَ): ٢١٠/٨.

٣٢- الخصائص: ١١٠/٢.

٣٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٦٣٩/٣.

٣٤- ينظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك: ٢١٤/١، ومعاني الابنية في العربية د. فاضل صالح السامرائي: ٥٧.

٣٥- ينظر: كتاب الالفاظ لابن السكيت: ١٢٠.

٣٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٠/٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٨/٢، كان المتقدمون من النحوين يسمون باب النسب باب الاضافة، لأن النسب في معنى الاضافة، وكانت الياء المشددة في باب النسب ابلغ من الاضافة، ينظر: اسرار العربية لابي بركات الانباري: ٢٥٨، والصرف الوافي، هادي نهر: ١٦٧.

٣٧- ينظر الخصائص: ١١٠/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٨/٢، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٠.

٣٨- الخصائص: ١١٠/٢.

٣٩- المصدر نفسه: ١١٠/٢.

٤٠- المصدر نفسه: ١١١/٢ – ١١٢.

٤١- ينظر: المقتضب: ١٤٥/٣.

٤٢- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٧/٣، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٥٨/٢، وظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٠.

٤٣- ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٠.

٤٤- ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٥٢، اصطلح ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) على التعادل اسم المحاذاة، ومعناها: (أنّ يجعل كلام بحذاء كلام، فيؤتي به على وزنه لفظا وانْ كان مختلفين)، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ١٧٤.

٤٥- ينظر: ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي: ٢٦٨.

٤٦- ينظر: كتاب سيبويه: ٣٤٠/٣.

٤٧- ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي: باب (استحباب استلام الركنين اليمانيين: ١٤/٩.

٤٨- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١٦٨.

٤٩- ينظر: الخصائص: ١١٢/٢.

٥٠- ينظر: الخصائص: ١١٢/٢، وشرح شافية ابن الحاجب: ٢٦٥/١.

٥١- ينظر: المصدر نفسه: ١١٢/٢، والمصدر نفسه: ٢٦٦/٢.

٥٢- ينظر: الخصائص: ١١٢/٢.

٥٣- ينظر: كتاب سيبويه: ٥٧٨/٣.

٥٤- ينظر: الخصائص: ٢١٤/١.

٥٥- ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي بركات الانباري، مسألة رقم (٢٦): ١٨٣/١، وشرح الكافية الشافية ابن المالك: ١٦٩/١.

**المصادر والمراجع**


١- اسرار العربية، لابي البركات الانباري (ت ٥٧٧ هـ)، دار الارقم بن ابي الارقم، ط١، ١٩٩٩م.

٢- اصول الفقه، للشيخ محمد رضا المظفر، تحقيق: صادق حسن زادة المراغي، مكتبة العزيزي – قم، ط٢، ٢٠٠٧م.

٣- الاصول في النحو، لأبي بكر بن السراج (ت٣١٦ هـ)، تحقيق، عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، د. ت.

٤- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لابي بركات الانباري، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٣م.

٥- تداخل الاصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي – الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢م.

٦- التعليقة على كتاب سيبويه، لابي علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، ١٩٩٠م.

٧- توضح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لابي محمد بن علي المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سلمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.

٨- الخصائص، لابي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٨هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة العامة لقصور الثقافة القاهرة، ٢٠٠٦م.

٩- السماع والقياس، لأحمد بن اسماعيل بن محمد تيمور (ت١٣٤٨ هـ)، دار الافاق العربية – مصر، ط١، ٢٠٠١م.

١٠ – شرح ابيات سيبويه، لابي محمد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤف سعد، مكتبة الكليات الازهرية، القاهرة، ١٩٧٤م.

١١ – شرح تسهيل الفوائد، لابي عبدالله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٩٩٠م.

١٢- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترأبادي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد الزفزاف وآخرون، دار المجتبى ايران، ط١، ٢٠١٠م.

١٣ – شرح الكافية الشافية، لابي عبدالله جمال الدين بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: جامعة ام القرى، مركز البحث العلمي واحياء التراث الاسلامي، كلية الشريعة، والدراسات الاسلامية، مكة المكرمة، ط١، د.ت.

١٤ – شرح المفصل، لموفق الدين الاسدي الموصلي المعروف بابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، قدم له: د. اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.

١٥ – الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، لابي الحسن احمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، محمد علي بيضون، ط١، ١٩٩٧م.

١٦ – الصرف الوافي، د. هادي نهر، دار الامل – الاردن، ١٩٩٨م.

١٧ – الطراز في الالغاز، لابي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المكتبة الازهرية للتراث، ٢٠٠٣م.

١٨ – ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي، د. حسين عباس الرفايعة، دار جرير، عمان، ط١، ٢٠١١م.

١٩ – علل النحو، لابي الحسن بن الوراق (ت٣٨هـ)، تحقيق: حمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، السعودية، ط١، ١٩٩٩م.

٢٠ – كتاب الالفاظ، لابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوه، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، ١٩٩٨م.

٢١ – الكتاب، لابي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ (سيبويه) (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.

٢٢ – لسان العرب، لابي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم علي بن منظور الانصاري (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤م.

٢٣ – اللهجات العربية بحوث ودراسات جمع واعداد ثروت عبد السميع مراجعة، د. محمد حماد، جمهورية مصر العربية – مجمع اللغة العربية، ط٢، ٢٠١٠م.
٢٤ – لهجة قبيلة اسد، أ. د علي ناصر غالب، دار الحامد، ط١، ٢٠١٠م.
٢٥ – ليس في كلام العرب، لابي عبدالله بن خالويه(ت٣٧٠هـ)، تحقيق: احمد عبد الغفور عطار مكة المكرمة ط٢، ١٩٧٩م.
٢٦ – معاني الابنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، مكتبة اللغة العربية، بغداد، ط١، ١٩٨١م.
٢٧ – المقتضب لابي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ) تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتاب بيروت، د.ت.
٢٨ – المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج لابي زكريا الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ) دار احياء التراث العربي بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.
٢٩ – نتائج الفكر في النحو لابي القاسم عبد الرحمن بن عبدالله بن احمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت ط١، ١٩٩٢م.